

## الفصل التاسع

### تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسيع القانون الدولي

جيم - تقرير فريق الدراسة

#### ألف - مقدمة

٤٨٩ - بعد النظر في دراسة الجدوى<sup>(٤٠٦)</sup> التي أجريت بشأن موضوع المخاطر الناشئة عن تجزؤ القانون الدولي، قررت اللجنة في دورتها الثانية والخمسين المقوددة في عام ٢٠٠٠ أن تدرج هذا الموضوع في برنامج عملها الطويل الأجل<sup>(٤٠٧)</sup>.

٤٩٠ - وقد أحاطت الجمعية العامة علماً، في الفقرة ٨ من قرارها ١٥٢/٥٥، بقرار اللجنة فيما يتعلق ببرنامج عملها الطويل الأجل وبالخطط العامة للمواضيع الجديدة المرفقة بتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والخمسين المقدم إلى الجمعية.

٤٩١ - وطلبت الجمعية العامة من اللجنة، في الفقرة ٨ من قرارها ٨٢/٥٦، أن تواصل النظر في المواضيع التي ستدرج في برنامج عملها الطويل الأجل، مع إلاء الاعتبار الواجب للتعليقات المقدمة من الحكومات.

#### باء - النظر في الموضوع في الدورة الحالية

٤٩٢ - وفي الدورة الحالية قررت اللجنة، في جلستها ٢٧١٧ المقوددة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، أن تدرج الموضوع في برنامج عملها.

٤٩٣ - وفي الجلسة نفسها، أنشأت اللجنة فريق دراسة معنياً بالموضوع<sup>(٤٠٨)</sup>.

٤٩٤ - وفي الجلسات ٢٧٤١ و ٢٧٤٢ المقودتين في ٦ و ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢، نظرت اللجنة في تقرير فريق الدراسة A/CN.4/L.628 (Corr.1) واعتمدته بصيغته المعدلة. ويرد هذا التقرير في الفرع جيم أدناه. ولدى اعتماد التقرير، قررت اللجنة، في جملة أمور، تغيير عنوان الموضوع ليصبح "تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسيع القانون الدولي".

٤٩٥ - إن إحدى المسائل الرئيسية التي نظر فيها فريق الدراسة مسألة ما إذا كان موضوع تجزؤ القانون الدولي (باعتباره نتيجة لاتساع نطاق القانون الدولي وتنوعه) يعتبر موضوعاً مناسباً للدراسة من قبل اللجنة. وبينما بدا أن هناك قدرًا كبيراً من الشك، في البداية على الأقل، بشأن النطاق المتحمل للموضوع وجوهر وشكل النتيجة النهائية الممكنة لعمل اللجنة، حدد أعضاء فريق الدراسة جميعهم تقريراً تجيزاً قوياً تناول هذا الموضوع. وساد شعور عام بأن زيادة دراسة هذا الموضوع أمر مستصوب وبأنه مجال يمكن لللجنة أن تقدم توجيهات مفيدة بتصديه، على الأقل فيما يتعلق بجوانب محددة من جوانب المسألة.

٤٩٦ - وقد سلمت اللجنة منذ البداية بأن هذا الموضوع مختلف عن غيره من حيث طبيعته<sup>(٤٠٩)</sup>. غير أن الطبيعة الفريدة لهذا الموضوع لا تنتقص من التأييد الواسع لنظر اللجنة فيه.

٤٩٧ - واتفقت الآراء على أن التجزؤ ليس ظاهرة جديدة. وقيل إن القانون الدولي هو في جوهره قانون عالمٍ مجرّأً. وأوضح ذلك الرأيُّ أعضاء آخرون بقولهم إن الزيادة في التجزؤ هي أيضاً نتيجة طبيعية لاتساع نطاق القانون الدولي. وبالتالي، رأى فريق الدراسة أنه لا ينبغي للجنة أن تعالج موضوع التجزؤ كتطور جديد، إذ إن ذلك يمكن أن ينتقص من أهمية الآليات القائمة التي تطورت في القانون الدولي حتى الآن لمواجهة التحديات الناشئة عن التجزؤ.

٤٩٨ - وقد أحاط فريق الدراسة علماً بما يشير إليه التجزؤ من مخاطر وتحديات لوحدة وتماسك القانون الدولي على نحو الذي ورد بخته في دراسة الجدوى التي أجريت في عام ٢٠٠٠ المشار إليها في الفقرة ٤٨٩ أعلاه. وسيتعين أن تسترشد اللجنة في عملها

(٤٠٩) وصف الموضوع في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والخمسين المقدم إلى الجمعية العامة بأنه "يتناقض عن الموضع الآخر التي غرست عليها حتى الآن" (حولية ٢٠٠٠، المجلد الثاني (الجزء الثاني)، المرفق، ص ٢٦٧).

(٤٠٦) غ. هافنر "المخاطر الناشئة عن تجزؤ القانون الدولي"، حولية ٢٠٠٠ ، المجلد الثاني (الجزء الثاني)، المرفق، ص ٢٦٧.

(٤٠٧) انظر المعاشرة ٣٩٩ أعلاه.

(٤٠٨) للاطلاع على عضوية فريق الدراسة، انظر الفقرة ١٠(ج) أعلاه.

٥٠٣ - وفي الطرف المقابل، اقترح اتباع نهج استكشافي بدرجة أكبر، على لا يكون من الضروري في هذه المرحلة وضع منهجمية واضحة. ورئي أن نجاحاً كهذا يناسب الطبيعة الفريدة للموضوع، حيث قد يكون اتباع منهجمية متطرفة هو الأسلوب الأنسب.

٥٠٤ - وحدد فريق الدراسة عدة مجالات تعتبر غير مناسبة للدراسة من قبل اللجنة. وذكر أنه يمكن تصور المشكلة بطرق مختلفة.

٥٠٥ - واتفق في فريق الدراسة على أنه ينبغي للجنة ألا تتناول المسائل المتعلقة بإنشاء مؤسسات قضائية دولية أو العلاقة بين هذه المؤسسات. ومع ذلك، رئي أنه إذا كان من الممكن للمؤسسات القضائية أن تقيد وتطبق على نحو مختلف قواعد القانون الدولي ذاكما أو قواعد مماثلة لها، فينبغي معالجة ما قد ينشأ عن هذه التفاوتات من مشاكل.

٥٠٦ - كما اتفق فريق الدراسة على أن القياس على النظام القانوني المحلي قد لا يكون مناسباً دائماً. فقد اعتبر أن هذا القياس يطرح مفهوم التسلسل الهرمي الذي لا وجود له في مجال القانون الدولي، ولا ينبغي فرضه عليه. وذكر أنه لا يوجد للقيم تسلسل هرمي متظور ذو حجية في القانون الدولي. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد تسلسل هرمي للنظم يتجسد في وجود هيئة نهائية لتسوية المنازعات.

٥٠٧ - وسلم فريق الدراسة بأنه لا ينبغي للجنة أن تقوم بدور الحكم في العلاقات بين المؤسسات، وفي مجالات تنازع القواعد القانونية. ومن الناحية الأخرى، رئي أن من الممكن أن تتناول اللجنة على نحو مفيد قضايا الاتصال بين هذه المؤسسات.

٥٠٨ - واقتراح أن تنظم اللجنة في مرحلة لاحقة حلقة دراسية لمعالجة مسألة التجزء، وأن تتولى إما دور المشارك في هذه الحلقة وإما دور المدير لها. واقتراح أن يكون الغرض من الحلقة الدراسية الحصول على عرض عام لممارسات الدول، فضلاً عن توفير محفل للحوار والتنسيق المحتمل. ووفقاً لاقتراح آخر ينبغي أن تُعقد الحلقة في مستهل كل دورة سنوية من دورات اللجنة. ورأى فريق الدراسة أن ذلك يتمشى مع أحكام الفصل الثالث من النظام الأساسي للجنة. كما ارتئي في اقتراح آخر المضي إلى أبعد من فكرة عقد حلقة دراسية من حيث قيام اللجنة بدور تيسير التنسيق. وارتئي عقد اجتماعات ذات طبيعة مؤسسية ودورية بدرجة أكبر. وأشار إلى أن هناك ممارسات مماثلة موجودة بالفعل منها مثلاً في شكل اجتماعات رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان والاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين للدول الذي يعقد في الأمم المتحدة خلال دورات الجمعية العامة.

هدف التصدي لهذه المخاطر والتحديات. ومن جهة ثانية، رأى فريق الدراسة أيضاً أن من المهم إبراز الجوانب الإيجابية للتجزء. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار التجزء دليلاً على حيوية القانون الدولي. وقيل أيضاً إن تكاثر القواعد والأنظمة والمؤسسات قد يعزز القانون الدولي. وهذا ينطبق أيضاً على القانون والمؤسسات على المستوى الإقليمي. ووجه الانتباه إلى إن اتساع نطاق القانون الدولي يعني النظر في الوقت الحاضر في مجالات لم يتطرق إليها القانون الدولي في السابق. كما أن هناك فوائد في زيادة تنوع الأصوات وفي وجود نظام متعدد المراكز في القانون الدولي.

#### (ب) المسائل الإجرائية

٤٩٩ - وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، شكك بعض الأعضاء فيما إذا كان هذا الموضوع يندرج ضمن ولاية اللجنة. غير أن معظم الأعضاء رأوا أن هذا الماجس لا أساس له. وأثار بعض الأعضاء مسألة تتعلق بما إذا كان على اللجنة أن تطلب مرة أخرى موافقة الجمعية العامة (انظر الفقرتين ٤٩٠ و ٤٩١ أعلاه) قبل تناول هذا الموضوع، إلا أن معظم الأعضاء رأوا أن الممكّن في هذه الحالة الحصول على التأييد اللازم من الجمعية.

#### (ج) العنوان المناسب

٥٠٠ - كان هناك شعور عام لدى فريق الدراسة بأن عنوان الموضوع، وهو "المخاطر الناشئة عن تجزء القانون الدولي" ليس عنواناً مناسباً تماماً لأنه يصور الظواهر التي يشار إليها بكلمة "تجزء" تصويراً سلبياً للغاية. إلا أن فريق الدراسة يرى أن التجزء قد يشتمل على نتائج معينة غير مرغوب فيها ناشئة عن اتساع نطاق القانون الدولي ليشمل مجالات جديدة.

#### (د) المنهجية وشكل العمل

٥٠١ - فيما يتعلق بالمنهجية، ظهرت مجموعة من الأفكار المتباعدة بشأن كيفية معالجة هذا الموضوع الواسع. واتفق على أن هذا الموضوع لا يصلح للتدوين في الشكل التقليدي، أي كمشاريع مواد.

٥٠٢ - ومن النهج المقترحة لمعالجة هذا الموضوع التركيز على جوانب محددة من جوانبه أو على أفكار محددة. ووفقاً لذلك، أوصي بأن تقوم اللجنة بتحديد مجالات معينة توجد فيها قواعد متنازعة من قواعد القانون الدولي مثل معاهدات تسليم المجرمين ومعايير حقوق الإنسان، كما أوصي بأن تضع اللجنة، إن أمكن، حلولاً لهذا التنازع. واقتراح أيضاً أن تنهج اللجنة نجاحاً وصفياً بدرجة أكبر، على أن يقتصر عملها في ذلك على إجراء تقييم لمدى خطورة تجزء القانون الدولي.

(ب) تفسير المعاهدات في ضوء "أية قواعد ذات صلة من قواعد القانون الدولي تنطبق في العلاقات فيما بين الأطراف" (الفقرة (ج) من المادة ٣١ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩)، في سياق التطورات العامة في القانون الدولي وشاغل المجتمع الدولي؛

(ج) تطبيق المعاهدات المتتابعة المتصلة بموضوع واحد (المادة ٣٠ من الاتفاقية)؛

(د) تعديل المعاهدات المتعددة الأطراف بين بعض الأطراف فقط (المادة ٤١ من الاتفاقية)؛

(هـ) التسلسل الهرمي في القانون الدولي: (القواعد الآمرة، والالتزامات في مواجهة الكافه، والمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بقواعد المنازعات).

واسترشد فريق الدراسة، في اختيار الموضع التي يتعين دراستها، بالأعمال التي سبق للجنة أن قامت بها، مثلاً في ميدان قانون المعاهدات أو مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً. وهكذا فعلى غرار النهج المتبني إزاء موضوع التحفظات على المعاهدات المتعددة الأطراف، فإن هذه الدراسات ستعتمد على هذه التصوص السابقة وستتطورها. وينبغي للجهود المبذولة أن تستهدف توفير "صندوق أدوات" لمساعدة على حل مشاكل عملية تنشأ عن التضارب والتنازع بين القواعد والنظم القانونية القائمة.

- ٥١٣ - واقتصر أن يضطلع رئيس فريق الدراسة، كخطوة أولى، بدراسة عن موضوع "وظيفة ونطاق قاعدة التخصيص ومسألة 'النظم القائمة بذاتها'".

- ٥٠٩ - ورأي أن إجراء بحوث في شكل استبيان عن آليات التنسيق القائمة، كالآليات المشار إليها في الفقرة السابقة، أمر مستصوب.

(هـ) اقتراحات بشأن النتيجة الممكنة لعمل اللجنة

- ٥١٠ - كان الرأي السائد في فريق الدراسة أن نتيجة عمل اللجنة ينبغي أن تكون دراسة أو تقريراً بمحশياً، رغم عدم وجود اتفاق بعد على الشكل أو النطاق المحدد لأي تقرير من هذا النوع. ومن ثم، تقرر اللجنة، بناء على ذلك، الإجراء المناسب الذي ينبغي اتخاذة.

## ٢ - التوصيات

- ٥١١ - في ضوء المناقشة التي دارت في فريق الدراسة فيما يتعلق بعنوان الموضوع (انظر الفقرة ٥٠٠ أعلاه) اقترح هذا الفريق تغيير العنوان إلى "تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسيع القانون الدولي".

- ٥١٢ - وأوصى فريق الدراسة بالاضطلاع بسلسلة من الدراسات بشأن جوانب محددة للموضوع، وتقديمها إلى اللجنة لتنظر فيها وتتخذ الإجراء المناسب بشأنها. ويكون الغرض من هذه الدراسات هو مساعدة القضاة وممارسي القانون على الصعيد الدولي على التصدي لما يترتب على تنوع القانون الدولي من نتائج. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون الموضعات التالية، من بين موضوعات أخرى، موضع دراسة:

(أ) وظيفة ونطاق قاعدة التخصيص ومسألة "النظم القائمة بذاتها"؛